

# استصحاب الأصل في شرح السيرافي على الكتاب

د/ حمود بن عتيق المعبدي.

أستاذ اللغة والنحو والصرف المشارك.

جامعة شقراء - السعودية.

INHERENT ORIGIN IN EXPLANATION OF  
AL-SAIRAFY ON THE BOOK

Dr. HOMOD ATIQ RADI AL MUABBADY  
Associate Professor of Language and Morphology

SHAQRA UNIVERSITY

K.S.A

عُني البحث باستصحاب الأصل، وأكد استدلال النحاة به، القدماء منهم والمتأخرين، إذ هو عندهم من الأدلة المعتمدة، وارتباطه بنظرية الأصل والفرع في النحو، وتشعبه في سائر المسائل، وتأثيره في مواقف النحاة إثباتاً أو نفيًا. وأظهر البحث استدلال السيرافي باستصحاب الأصل بكل أنواعه وإن كان استعماله له بمصطلحات أخرى، وخُص إلى إدراك السيرافي العميق للاستصحاب، وحاجة النحو إليه، وأهميته في الدرس النحوي. وجاء البحث في مقدمة وتمهيد، ثم عرض نماذج من مسائل الاستصحاب عند السيرافي في أصل وضع الحرف، ومسائل استصحاب أصل وضع الكلمة، ثم أصل وضع الجملة، ثم أصل القاعدة، ثم مسائل العدول عن الأصل، ومسائل الرد إليه.

## Summary

Research/ inherent origin in explanation of AL-SAIRAFY on the book. The research has been taken care of inherent origin, and it confirmed grammarians' inference with it, the ancients of them and the later ones, when it is the credible evidence in their opinions, its connection with origin and branch theory in grammar, and bifurcation in all matters, and its effect on grammarians' position in case of affirmation and negation. And the research proved AL-SAIRAFY' s inference by all kind of inherent origin and if it was using of another terms, and summarized that AL-SAIRAFY' s deeply realization to inherent origin, and grammatically need for it, and its importance in grammar lesson. The research came in an introduction and preface, then it shown examples of inherent origin matters in sight of AL-SAIRAFY about position of letters, inherent origin in position of word, then position of sentence in origin, then original basic, then reluctance issues from origin, and riposte matters to it.

## المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد فالنحو: (علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب)<sup>(١)</sup> والقياس أكثر أدلة النحو، وحكم الأصل أحد أركانه، ومقصوده، وأحكام النحو أصوله. واستصحاب الأصل، تمسكٌ بالأصل مالم يرد دليلٌ ناقل. وارتباطه بنظرية الأصل والفرع في النحو، يجعله متشعباً في سائر المسائل، مؤثراً في مواقف النحاة اثباتاً أو نفيًا. وفضل السيرافي لا يخفى على نحوي، فهو سيد العلماء، وأجمعهم لشمل العلم، وأنظم المذاهب، وألزم للجادة الوسطى في الدين والخلق، عرف القدماء للسيرافي قدره، وأكد ذلك في الخالفين أثره. قالوا عن كتابه هذا: إنه عمل جليل ما تم لأحد من قبل السيرافي ولا من بعده. أعظم شروح الكتاب، وأكثرها ذيوغاً وأثراً<sup>(٢)</sup>. ولم أجد دراسة سابقة في هذا الموضوع، مما يوضح بجلاء أهمية هذا البحث الموسوم ب(استصحاب الأصل في شرح السيرافي على الكتاب). أتبعته فيه المنهج الوصفي التحليلي، سائراً على طريقة البحث العلمي في العزو والتبويب والتوثيق وغير ذلك، فجاء مكوناً من: مقدمة: حوت عنوان البحث، وأهميته، ومنهجه، وخبطته. وتمهيد: وفيه تعريف الاستصحاب لغة واصطلاحاً، ولمحة عن المصطلح، ومصطلحات الاستصحاب عند السيرافي.

المبحث الأول: تطبيقات استصحاب الأصل.

أ - استصحاب أصل وضع الحرف.

ب - استصحاب أصل وضع الكلمة.

ج - استصحاب أصل وضع الجملة.

د - استصحاب أصل القاعدة.

المبحث الثاني: تطبيقات العدول عن الأصل والرد إليه.

أ - العدول عن الأصل.

ب - الرد إلى الأصل.

أسأل الله الإعانة والتوفيق والسداد والقبول.

استصحاب الحال: الاستصحاب في اللغة: من الصحبة، واستصحابه: دعاه إلى الصحبة، ولازمه، وكُلُّ ما لازم شيئاً فقد استصحابه (٣). وفي الاصطلاح: أول من عرفه من النحاة ابن الأنباري متأثراً بما ورد في كتب أصول الفقه عن هذا الأصل، فقال: (وأما استصحاب الحال: فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل) (٤). وقال الجرجاني: (الاستصحاب: عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغير) (٥). كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً؛ لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها؛ لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء (٦). وتتمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن، أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يُبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمّن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف، ولا تضمّن معناه، فكان باقياً على أصله في الإعراب (٧). ولم يظهر كمصطلح عند النحاة، له حدّه وقيدُه قبل ابن الأنباري (ت: ٥٧٧)، وإن عملوا به وطبقوه في تقرير المسائل والأحكام إثباتاً ونفيّاً، واحتجوا به على المخالف في مسائل النزاع بينهم من لدن سيبويه، بل جاء في الكتاب في مواضع كثيرة مع اختلاف الاسم، قال سيبويه (وقد يبلغون بالمعتل الأصل، فيقولون: راددٌ، في: رادّ، وضننوا، في: ضنّوا، ومررثٌ بجوارري قبل) (٨) وعبر عنه ب (عدم تغيير الحال) (٩)، و (البقاء على الحال) (١٠)، و (المجيء على الأصل) (١١)، و (الخروج على الأصل) (١٢) وغيرها مما يشابهها، وتحدّث عن العدول عن الأصل في باب (ما يكون في اللفظ من الأعراض) (١٣). وجرى النحاة من بعده على إجراء استصحاب الأصل المجرد إجراء عملياً، يقول المبرد (واعلم أنه لا يكون اسمٌ على حرفين إلا وقد سقط منه حرف ثالث، يبيّن لك ذلك التصغير والجمع فالأسماء على أصول ثلاثة بغير زيادة: على ثلاثة وأربعة وخمسة، والأفعال على أصلين: على ثلاثة، وأربعة) (١٤). وقال ابن السراج (واعلم: أن الأعراب عندهم إنما حقٌّ أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقُّهما أن يكونا لكل فعل أو حرف...) (١٥)، وكذلك قال الزجاجي (قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف) (١٦). وعقد ابن جني في استصحاب الأصل (باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، مالم يدعُ داخٍ إلى الترك والتحول) (١٧) وإن لم يسمّه باسمه. واستدلّ النحاة بهذا الأصل في مسائل كثيرة جداً لا تحصى (١٨). ولما حدّد ابن الأنباري مصطلح استصحاب الأصل استدلّ به في كتابه الإنصاف في عدة مسائل كذلك (١٩). إذاً فاستصحاب حال الأصل من الأدلة المعتبرة (٢٠)، التي نشأت مع قواعد النحو وأحكامه، ولازمت تلك القواعد وحافظت عليها، وارتبطت بقضية الأصل والفرع في التقعيد النحوي، فالقاعدة الكلية أو العامة جعلوها أصلاً ثابتاً، وما خرج عن هذا الأصل، فإن كان مطرّداً جعلوا له قاعدة فرعية أخرى، وإن كان غير مطرّد اعتبروه (شاذاً) لا يقاس عليه. لذا كان الفكر النحوي الذي تبيّن من صحة أصوله وقواعده المبنية على المسموع من العرب، حريصاً على التمسك بها، باستصحابها في سائر الأحوال ولا ينفك الحكم عنها إلا بخروجه إلى قاعدة فرعية أو يكون شاذاً لا يطرد بحال. واستصحاب الأصل دليل النحاة قاطبة، ومحلّ نظرهم ومجرى عملهم، بل إن الناظر في كتبهم يدرك أنه من أصول النحو وضوابطه الذي لا غنى عنه، ولا يقوم دليلهم إلا به. لذلك ردّ بعض الباحثين مقولة: إن استصحاب الحال من أضعف الأدلة، وجعلوا مفهومه عند الفقهاء يختلف عنه عند النحاة، وقوّته في النحو تكمن في ارتباطه بثنائية الأصل والفرع، وهي مُثّل عليا افتراضها النحاة للكلمة، والجملة؛ ليسهل عليهم التصنيف والتبويب فيما بعد، فما جرى على الأصل الثابت جعلوه قاعدة، وما خرج عن هذا الأصل، فإن كان غير مطرّد اعتبروه (شاذاً) لا يقاس عليه، وإن كان مطرّداً جعلوا له قاعدة فرعية أخرى، إذ مختلف ظواهر اللغة تنتظمها خطوط خفية، وهذه الخطوط الكبرى التي تنتشعب عنها الخطوط التي دونها، هي التي جعلوها أصولها، وجعلوا الباقي فروعاً (٢١)، وهذا يدلّ على دقة النحاة الأوائل قبل ابن الأنباري، إذ كان مصطلح استصحاب الحال معروفاً عند الفقهاء في عهدهم (٢٢)، فلم يستعملوه، لما بينهما من فرق.

### مصطلحات استصحاب الأصل عند السيرافي

لم يذكر السيرافي (استصحاب الحال) بهذا المصطلح في شرحه للكتاب، لكنه أجراه في مسائل عدة واستدلّ به كأصل من أصول النحو وضوابطه الشائعة في إثبات أحكامه، والردّ على مخالفيه، وأقرّه كدليل للعلماء الواردين في شرحه، وتردّد عنده بمصطلحات مختلفة تدلّ عليه، وتنبّه على مكانته وحاجة النحو إليه.

ومن تلك المصطلحات:

١- الأصل، وهو الأكثر وروداً، قال السيرافي في حديثه عن الأفعال الخمسة وعلامة إعرابها (وجعل سقوطها علامة للنصب والجزم، والأصل في سقوطها للجزم، والنصب محمول عليه، كما حُمِل النصب على الجر في الأسماء، لأنّ الجرّ والجزم نظيران) (٢٣).

٢- تركه أو بقاءه على حاله أو على ما كان، وعدم التغيير. قال السيرافي (لأن العرب قالت: حيثما، فلم يغيروا ضمة الناء لدخول (ما) عليها، ولو كان بمنزلة (حزرموت) لفتحوا الناء)<sup>(٢٤)</sup>.

وقال في موضع آخر (وذكر يونس أنّ ناساً من العرب يقولون: أميّي، لما كان الإعراب يدخل على مثل: أمي، تركوا اللفظ الأول على حاله وشبهوه بالصحيح)<sup>(٢٥)</sup>.

٣- القياس، ويريد به القانون أو القاعدة الكلية المستنبطة من السماع، قال السيرافي في المصدر إذا كان في معنى الحال، فالقياس يمنع من دخول الألف واللام عليه، كما لا تدخل الألف واللام على الحال، لا تقول: (مررت بزيد القائم) على حال)<sup>(٢٦)</sup>.

٤- الباب: (قال أبو سعيد: الباب عندي فيما كان صنعةً ومعالجةً أن يجيء على وزن: فعّال؛ لأنّ فعّالاً لتكثير الفعل ... كالبرّاز، والعطّار...، والباب فيما كان ذا شيءٍ وليس بصنعةٍ يعالجها أن يجيء على (فاعل)؛ لأنه ليس فيه تكثير، كقولنا لذي الدرع: دارع، ولذي النبل: نابل...)<sup>(٢٧)</sup>.

٥- الوجه: (قال أبو سعيد... والوجه في النسبة إليه حذف ياء فعيل، وفتح العين منه، وحذف ياء فعيل وقلب الياء واواً، كقولك في عدي: عدويّ، وفي غني: غنويّ، وفي فصي: فصويّ)<sup>(٢٨)</sup>.

٦- الحق: قال (إذا أضاف المتكلم إلى نفسه اسماً مضافاً إلى شيء، فإنّ حقّ اللفظ في ذلك أن تصير الاسم الأخير مضافاً إلى اسمك الذي هو الياء، وإن كان القصد إلى إضافة الاسم الذي قبله... وذلك قولك (هذه مئة درهم) فإن أضفت (مئة) إلى نفسك، قلت هذه مئة درهمي)<sup>(٢٩)</sup>.

٧- الأم: ذكر السيرافي (إنّ) هي أم حروف الجزاء، وعلل لذلك<sup>(٣٠)</sup>. ونصّ في موضع آخر أنّ (أنّ) الخفيفة أم الحروف الناصبة للمضارع<sup>(٣١)</sup>.

## المبحث الأول: تطبيقات استصحاب الأصل

هذه نماذج من تطبيقات استصحاب الأصل عند السيرافي في شرحه على الكتاب، وقسمتها على النحو التالي:

### أ - استصحاب حال أصل الحرف

#### ١- أصل حركة الواو والياء:

في مسألة خلافية بين سيبويه والمبرد فرأى المبرد أن سيبويه وقع في التناقض حين حرك الياء في الندبة (واغلامياه) عند التقائها مع ألف الندبة الساكنة، ولم يحرك الواو في (واظهرهوه) و (واضريهوه) فيأتي بعدها بألف الندبة، فيقول (واظهرهواه) و (واضريهواه)، وكان عليه أن يحرك مع الواو كما فعل بالياء، أو يجري الحذف فيها<sup>(٣٢)</sup>. وردّ السيرافي على المبرد منتصراً لسيبويه، مُحْتَجّاً بأن أصل وضع الواو أن يكون ساكناً، وأصل الياء الفتح، قال السيرافي (والذي ألزمه - يعني التناقض - لا يلزمه، وذلك أن هذه الواوات السواكن المضموم ما قبلها كالألفات، ولا أصل لهنّ في الحركة، والياء في (غلامي) يجوز فيها الحركة لغير التقاء الساكنين، وأصلها الحركة، والتغيير للندبة ضعيف؛ لأنه يجوز أن لا يأتي بعلامة الندبة وإن كان نادياً)<sup>(٣٣)</sup>.

#### ٢- الأصل في معنى (لعل) الترجي:

لا يستقيم إيراد (لعل) على معناها الحقيقي، وهو الترجي، إذا جاءت في كلام الله جلّ وعلا، إذ هو عالم بعواقب الأمور، قال سيبويه في قوله تعالى: {لعلّه يتذكر أو يخشى}<sup>(٣٤)</sup>، (فالعلم قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهباً أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلم... فإنما أجرى هذا على كلام العباد، وبه أنزل القرآن)<sup>(٣٥)</sup>. وقيل: إن (لعل) في الآية بمعنى (كي) فتقيد العلة<sup>(٣٦)</sup>، ذكر السيرافي مجيئها بمعنى (كي)، وأكد أن معنى الرجاء كامن فيها، فاستدل بإبقاء ما كان فيها من ترجٍ وطمعٍ وإشفاقٍ على ما كان، قال (فالشيء الذي جُعل الأمر سبباً له يجوز ألا يكون... فالقصد لم يتغيّر أن يكون واقعاً لذلك المعنى)<sup>(٣٧)</sup>.

#### ٣- ليست (حتى) من حروف العطف في الأصل:

العطف ب (حتى) قليل، والكوفيون ينكرونه، والبصريون يحصرونه في الأسماء، لأنها من عواملها، والغالب فيها أنها تجرّها<sup>(٣٨)</sup>. وإنما تعطف الأسماء التي تقيد الغاية لما قبلها، وحُصرت في هذا النوع من الأسماء لأنها ليست من حروف العطف أصلاً، فلا تقول: أعجبتني الجارية حتى ولدها. استدلّ السيرافي باستصحاب حال (حتى) في عدم أصلتها في العطف، فمنع بعض تراكيب العطف بها على جوازها بحروف العطف الأصلية. قال (ليست (حتى) من حروف العطف في الأصل، وإنما عُطف بها في الأسماء، الاسم الذي يصح

أن يكون غاية، كقولك: خرج القوم حتى زيد، كما تقول: خرج القوم حتى زيد، ولو قلت: خرج القوم حتى شائك، لم يجز، ولو قلت: وشائك، وفشائك جاز؛ لأنهما حرفا عطفٍ وُضعا للاشتراك<sup>(٣٩)</sup>.

٤- (إن) هي أم حروف الجزاء:

التعديد اللغوي ووضع الأصول النحوية يقتضي أن حدّ الكلام وحقّه ما جاء على الأصل، وما خرج عنه فهو من الفرع الذي يُردّ إلى أصله بقياس أو حملٍ أو تأويلٍ أو نحوه، ومسألة (الأصل والفرع) مكنتهم من الحصر والاستيعاب والتقسيم والتبويب لكل ظواهر اللغة، ومما ورد من هذه القضية أنّ (إن) أصل حروف الجزاء، وأمّ الباب. أورد السيرافي قول الخليل هذا، وعالّ لذلك بقوله: (وأما قول الخليل: (إن) هي أم حروف الجزاء<sup>(٤٠)</sup>)؛ فلأنها تدخل على الجزاء في جميع وجوهه، وليست كذا سائر ما يجازى به؛ لأن (من) يجازى بها فيما يعقل، و (ما) فيما لا يعقل، و (أي، فيما يُبعض، و(متى) للزمان ... ومما يدلّ على أنّ (إن) أم حروف الجزاء، أنها قد تُسكت عنها، ويحذف الشرط بعدها والجواب، ولا يفعل ذلك بغيرها، يقول القائل: لا آتي الأمير لأنه جائر، فيقال: أنته وإن. وكذلك: لا أصلي خلف فلان لأنه أعمى، فيقال: صلّ خلفه وإن، يراد بذلك: وإن كان جائراً، وإن كان أعمى فصلّ خلفه<sup>(٤١)</sup>). وكذلك يُقدّر (إن) - أم الباب - في جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمنيّ والعرض، فيقول (إنّما هي مُعلّقة بمعنى: إن ... لأنه إذا قال: أنته أتك، فإنّ معنى كلامه: إن يكن منك إتيان وما بعده جوابه<sup>(٤٢)</sup>). وقد ذكر هذا الأصل في مواضع أخرى، كقوله (أمّا (أن) فهي أمّ الحرف في هذا الباب - حروف نصب المضارع -، والغالبة عليه، والقوية فيه، وهي إذا وقعت على الأفعال المضارعة، خلصتها للاستقبال ونصبتها...<sup>(٤٣)</sup>).

### ب - استصحاب حال أصل الكلمة

١- الأصل في الأسماء الإعراب:

كان هذا الأصل حاضرًا عند السيرافي، إذ تصوّر سائلاً يسأل: ما الأسماء المتمكنة؟ فيجيب: كل اسم مستحق للإعراب فهو متمكن. وقال في موضع آخر: كان بعض أصحابنا يسمي الاسم المستوفي للحركات الثلاث الاسم الأمكن، فيخصّه بذلك، ويجعل كل ما استحق الإعراب متمكناً<sup>(٤٤)</sup>. وقال أيضًا (إنّ الأسماء في حكمها أن تكون معربة ... وقد يدخل بعضها علل وتخرجها عن حكمها...<sup>(٤٥)</sup>). استعمل السيرافي هذا الأصل في أول شرحه في بيان الإعراب والبناء في الكلم، وبين ما يخرج عن هذا الأصل من المبنيات، وهذا الأصل مذهب البصريين، وخالفهم الكوفيون بأن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال<sup>(٤٦)</sup>. ويلحق بهذا الأصل، أصلٌ شبيهه قسيم له، مقترن به، وهو الأصل في الأفعال البناء. قال السيرافي (اعلم أنّ الأفعال كلّها كحُمها التسكين - أي البناء - ووقف الأواخر<sup>(٤٧)</sup>)، وقال في موضع آخر (إنّ الأفعال كلّها كان حكمها في الأصل أن تكون موقوفة<sup>(٤٨)</sup>).

٢- الأصل عدم صرف (أفعل) لبقاء حكم الصفة.

اختلف النحويون في (أفعل) ك (أحمر) من صرفه أو عدمه. فقال سيبويه والخليل ومن وافقهما كالمازني: إنّ (أفعل) إذا كان صفة، ثم سميًا به رجلًا أو غيره، ثم نكرناه، لم ينصرف لأنه في أول شأنه اجتمع فيه علتان: وزن الفعل والصفة، وبعد التسمية كذلك فيه علتان: وزن الفعل والتعريف، فإذا نكرناه رجع إلى حالته الأولى - الصفة - التي كان لا ينصرف فيها. وقال الأخفش والمبرد: إذا سميًا به ثم نكرناه انصرف، لأنه بالتسمية زالت الصفة، وبالتكثير زال التعريف، فصار مصروفًا. وأيد السيرافي قول سيبويه ومن وافقه؛ لأن الأصل فيه صفة<sup>(٤٩)</sup>.

٣- الأصل في العمل الاسم الفاعل الجاري على الفعل.

وصيغ المبالغة تعمل إذا جرت عليه وجاء بمعناه. ذكر السيرافي أن (رسول) لا ينصب المفعول فلا تقول: هذا رسولٌ زيدًا، بل هو بمنزلة (عجوز) التي لا تجري على الفعل، بل يكون بمعنى اسم المفعول، كذلك (جليس) و (أمير)؛ لأن المراد بهما الوصف أو الاسم فقط دون معنى المبالغة فالأصل في صيغ المبالغة ألا تعمل إلا إذا أشبهت اسم الفاعل في الدلالة على الفاعل وإرادة معنى المبالغة. هذا ما قرره السيرافي عند شرحه لكلام سيبويه يقول (إن (رسولًا) لا يجري مجرى الفعل، ...، وذلك أن (الرسول) اسم للمرسِل لا للمرسَل عند مبالغة فعله... وقال أيضًا (إن (جليس) ليس للمبالغة، كما كان (رحيم)...)<sup>(٥٠)</sup>.

٤- الأصل في الصوت الحكاية والتكرار، فلا يخالف الأول الثاني.

ذكر سيبويه أن مما جاء معدولًا عن حدّه من بنات الأربعة: قَرَّار وعَرَّار، من قَرَّر وعَرَّر، فجاء اسم فعل الأمر معدولًا على وزن (فعلال)<sup>(٥١)</sup>. وخالفة المبرد وغيره<sup>(٥٢)</sup> وجعله المبرد حكاية صوت، كما يقال: غاق غاق، وقال السيرافي (والأقوى عندي أن قول سيبويه أصحّ،

وذلك أن حكاية الصوت - إذا حكَوا وكرروا - لا يخالف الأول الثاني كما قالوا: غاق غاق ... وإنما الأصل في الصوت: عارِ عارِ، وقارِ قارِ (...)<sup>(٥٣)</sup>، فاستدل بأصل الصوت الحكاية والتكرار على بطلان قول المبرد<sup>(٥٤)</sup>.

٥ - أصل عين (قائل وبائع) الواو والياء .

إذا كان الفعل معتل العين بواوٍ أو ياء فيلزم قلبه ألفاً ك (قال وباع) فأصلهما (قَوْلٌ وَيَبِيعُ) واسم الفاعل يجري على الفعل، فإن سَكنا العين في الفعل لزم إسكانهما في اسم الفاعل، فيكون على (قاوُلٌ وبايِعُ) فإذا كان التسكين وجب قلبها ألفاً، لأن الألف قبلهما كفتحة القاف والباء في الفعل الماضي، فإن قُلِبتا ألفاً، يجتمع ألفان (قال، باع) ولا بد حينئذٍ من التخلص من التقاء الساكنين، بحذف أو تحريك، والحذف يؤدي إلى اللبس بالفعل الماضي، والتحريك في الألف محال، فجعلا الهمزة مكان عين الكلمة وحركوه، فقالوا (قائل وبائع) وكانت الألف الثانية أولى بالتحريك من الأولى، لأن ألف (فاعل) لا أصل لها في الحركة، ولم تتحرك قط<sup>(٥٥)</sup>. وإجراء الإعلال في هذه الكلمة أو غيرها مما اعتلَّ عينه أو لامه في سائر مراحل أو أنواعه من قلب أو حذف أو نقل أو تحريك... إنما يجري باستصحاب أصل حال العين أو اللام<sup>(٥٦)</sup>.

ج - استصحاب حال أصل الجملة

١ - الأصل في لام الجر الفتح.

إذا سُمِّيَ رجلٌ بقولهم: (بزيدي)، و (كزيدي)، و (ولزيدي) حكيناها، هذا قول سيبويه والزجاج، لكن الزجاج زاد فقال: يجوز أن نغيّر إذا سَمَّينا بزيدي ولزيدي وكزيدي، فنقول: (بيُّ زبيد) و (ليُّ زبيد) و (كأء زبيد)، وذلك أنهم قالوا في رجلٍ سُمِّيَ بقولنا: (في زبيد): هذا (فيُّ زبيد) فجعلوه اسماً وغيروه... فذلك ينبغي أن نقول: (بيُّ زبيد) إذا لم تُرد الحكاية<sup>(٥٧)</sup>. قال السيرافي (وهذا قياس صحيح إلا قوله: ليُّ زبيد، فإن القياس عندي أن يقال: لاءُ زبيد؛ لأن لام الجر أصلها الفتح، ألا ترى أنك تقول، هذا لك، وهذا لهم، فالأصل الفتح)<sup>(٥٨)</sup>.

٢ - الأصل بناء مع (لا)، وتكون اللام في موضع النعت أو الخبر.

أن يُبنى الاسم الأول مع (لا)، وتكون اللام في موضع النعت للاسم، أو في موضع الخبر، فتكون اللام كسائر حروف الجر، وذلك قولك: لا غلام لك، كما تقول: لا رجل في الدار. هذا هو الأصل والقياس. والوجه الثاني: أ، يكون الاسم الذي بعد (لا) مضافاً إلى الاسم الذي بعد اللام، وتكون اللام زائدة مؤكدة للإضافة، كقولك: لا أبا لزيد، وأخرجه سيبويه عن القياس، وزيادة اللام شاذة<sup>(٥٩)</sup>. وقد بيّن السيرافي وجهي الجملة، والأصل فيها وما خرج عنه، والقياس وما شذَّ عنه<sup>(٦٠)</sup>.

٣ - أصل (النبأ) أن يتعدى ب (عن).

كقولك: نُبِّئْتُ زيداً، عدول عن الأصل، وأصله: عن زيد، أورد ذلك سيبويه<sup>(٦١)</sup>، وأنكره قومٌ، وقالوا: نُبِّئْتُ زيداً فعل كذا، بمعنى: أعلمتُ زيداً فعل كذا، وليس فيها (عن) مقدّرة. فأجابهم السيرافي بأن (نُبِّئْتُ) وإن كانت تجري مجرى (أعلمتُ) في العمل، ويتقارب معناها، فليست هي (أعلمتُ)، وذلك أن (نُبِّئْتُ) من (النبأ)، والنبأ هو الخبر لا العلم، بإجماع أهل اللغة<sup>(٦٢)</sup>، والخبر يتعدى ب (عن)، تقول: هذا خبرٌ عن زيد، فأصل النبأ يصل ب(عن)<sup>(٦٣)</sup>. فأيد سيبويه، واستدل بتعدّي الفعل على المحذوف، وهو ما عُرف عن المتأخرين بنزع الخافض، وهو إسقاط حرف الجر توسّعاً، ونصب الاسم المجرور، وهو مقصور على السماع على أن لا يؤدي الحذف إلى اللبس<sup>(٦٤)</sup>.

٤ - الأصل إقامة الفاعل في المعنى مقام الفاعل.

يشرح السيرافي قول سيبويه - جملة - : أدخل فوه الحجر<sup>(٦٥)</sup>، فذكر أن هذه الجملة فيها عدول عن الأصل، جرياً على سعة الكلام، والوجه وحقيقة الكلام أن يقال: أدخل فاهُ الحجرُ، وذلك أنّ الحجر والفم مفعولان، أحدهما فاعل بالآخر، والحجر هو الفاعل، لأنه الداخل الفم، فإذا رُدَّ إلى مالم يُسمَّ فاعله أقيم الذي كان فاعلاً في المعنى مقام الفاعل، وهو الحجر - هنا -، كما تقول أعطني زيداً درهماً<sup>(٦٦)</sup>. وما ذكره السيرافي واستدل به هو الأصل في ترتيب الجملة، المستقر عند النحاة قاطبة<sup>(٦٧)</sup>.

د - استصحاب حال أصل القاعدة

١ - الأصل في الاسم الصرف لخصته.

في الأسماء المنصرفه حَقَّةٌ، والصرف فيها هو الأول، فإذا دخلت علل المنع من الصرف بعد، كانت حادثة فرعية ثقيلة، لذا قال سيبويه: (اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تمكُّناً..)<sup>(٦٨)</sup>، فالاسم أصل الفعل وأخف، والفعل فرع وأثقل، وجعل ذلك علة فاصلة بينهما، الخفة والثقل، وجعلها علة في كل ما ثَقُلَ من الأسماء، بدخول العلل المثقلة

عليها، وهي الفرعية الطارئة على الأصل، فالأصل مصروف والفرع ممنوع. فالواحد أصل، والجمع فرغ عنه مركب منه، والصفة أثقل من الاسم الذي ليس بصفة؛ لما فيها من معنى الفعل، والتعريف حادث لأن الاسم نكرة في أول أمره، والعدل فرغ؛ لأنه إحداث شيء في الاسم يغيّره عن لفظه الأول. والعجمة فرغ؛ لأنها دخيلة على كلام العرب، وجعل الاسم اسمًا واحدًا فرغ؛ لأنه تركيب الاسم الواحد، والتأنيث فرغ التنكير؛ لأنه بعده ويكون بالزيادة. فهذه الأشياء المانعة للصرف مشبهة بتقل الأفعال، وليست الواحدة تبليغ الاسم إذا دخلته مبلغ الفعل في النقل، ولا تؤثر تأثيرًا إذا انفردت في الاسم؛ لأن للاسم حفة قوية بالاسمية، فلا يزيلها إلا علتان فصاعدًا<sup>(٦٩)</sup>. وهنا يبرز الأصل وأثره في صرف الاسم، ومنع الصرف إذا غُدم. وتظهر عناية التفكير النحوي بالأصل والفرع<sup>(٧٠)</sup>.

٢- الأصل في (أما).

لقد تمكنت الأصول من الفكر النحوي وتمسك بها السيرافي في كتابه وذكرها في كل أبوابه، ومن ذلك قوله (وأما الأصل الذي يسوق عليه سبويه كلامه في ذلك: أن (أما) في الأصل قد نابت عن شرط الجزاء، والفاء وما بعدها جواب<sup>(٧١)</sup>). وحين يذكر قول المازني - في الباب ذاته - : إن الذي يجوز فيه تقديمه على الفاء هو الذي يجوز أن يلي الفاء ويقدم عليها، وما لم يجز أن يلي الفاء لم يجز تقديمه على الفاء. قال السيرافي (وعلى هذا القياس أيضًا لا يجوز: أما زيدًا فإني ضارب؛ لأنك لا تقول: زيدًا إني ضارب؛ لأن خبر (إن) لا يعمل فيما قبله<sup>(٧٢)</sup>). وأراد ب (القياس) - هنا - الأصل، ف (أحوال) (أما) إنما هي أصول، في ذهن السيرافي، فينتقل في هذا الباب وغيره، من أصل إلى أصل، ولكل أصل فروعه واستعمالاته.

### ٣- الأصل أن علامة الجزم الحذف.

يعني حذف الحركة في الفعل الصحيح - السكون -، وحذف حرف العلة في معتل الآخر، وحذف النون في الأفعال - الأمثلة - الخمسة، وكما أن الفعل في إعرابه محمول على الاسم، فقد حُمل - هنا - النصب على الجزم، فجعلت علامته كذلك حذف النون كما حُمل النصب على الجر في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، من جهة الاختصاص<sup>(٧٣)</sup>. والاسم قد حُصص بالجر كما: قد حُصص الفعل بأن ينجزما<sup>(٧٤)</sup>. قال السيرافي في حديثه عن الأفعال الخمسة (وجعل سقوطها - النون - علامة للنصب والجزم، والأصل في سقوطها للجزم، والنصب محمول عليه، كما حُمل النصب على الجر في الأسماء؛ لأن الجر والجزم نظيران<sup>(٧٥)</sup>).

### ٤- الأصل في النداء النصب.

في قول الشاعر:

سلامٌ لله يا مطرٌ عليها \*\*\* وليس عليك يا مطرُ السلام<sup>(٧٦)</sup>

قال سبويه (وكان عيسى بن عمر يقول (يا مطرًا)<sup>(٧٧)</sup>، وذكر المبرد أن أبا عمرو وعيسى ويونس والجرمي يختارون النصب، لما فيه من رده إلى أصله؛ لأن أصل النداء النصب، ثم قال (والأحسن عندي النصب، وأن يرده التثوين إلى أصله، كما كان ذلك في النكرة والمضارع<sup>(٧٨)</sup>). قال السيرافي (فمن نصب رد الكلمة إلى أصلها؛ لأن الأصل في النداء منصوب<sup>(٧٩)</sup>، ومذهب سبويه وجمهور النحويين أن المنادى منصوبًا في الأصل بحرفٍ نابٍ مناب الفعل (أدعو) أو (أعني)، فإذا كان مضافًا جاء على الأصل منصوبًا، وإذا كان مفردًا كان مرتفعًا في موضع نصب<sup>(٨٠)</sup>).

### ٥- الأصل في الحروف أن لا تعمل.

يرى الجمهور أن (لات) تعمل عمل (ليس)؛ لشبهها بها في النفي، فترفع الأول وتنصب الثاني، وغالبًا ما يكون اسمها محذوفًا، كقوله تعالى {ولات حين مناص} <sup>(٨١)</sup>. ويرى الأخفش أن (لات) لا تعمل شيئًا؛ لأنها حرف، والأصل في الحروف أن لا تعمل، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب مفعول بفعلٍ محذوف. وتقدير الآية: لا أرى حين مناص، وعلى قراءة الرفع<sup>(٨٢)</sup>: ولا حين مناص كائن لهم<sup>(٨٣)</sup>. ذكر السيرافي استدلال الأخفش باستصحاب ذلك الأصل، فقال: (قال الأخفش: (لات) لا تعمل شيئًا في القياس، لأنها ليست بفعل<sup>(٨٤)</sup>، وأصل العمل للأفعال دون الأسماء والحروف.

## المبحث الثاني: تطبيقات العدول عن الأصل والرد إليه:

### أ - العدول عن الأصل

مما يتصل باستصحاب الأصل، ويقضيه التجريد الذهني لأصول النحاة، العدول عن هذه الأصول في الاستعمال، والخروج عن أصل الوضع أو أصل القاعدة، ومخالفتها في النص اللغوي. تعرّض السيرافي لذلك كله في مواضع عدة منها: حين ذكر أن أصل علامة الندبة

ألف، لأنها أبعد للصوت، ثم عرضت الحاجة إلى فصل بين تثنية وجمع، ومؤنث ومذكر، فعدلوا إلى إحدى أختي الألف، وهما الواو والياء، لأنهما شريكاتها في المدّ واللين وبُعد الصوت<sup>(٨٥)</sup>. وإعلال القلب مطّرد عند النحاة، كما يطّرد عندهم الحمل على المعنى، وإن كان خروجاً عن الأصل؛ لكنه من العدول المطّرد، ومنه نصب (الأفغوان) في قول الراجز:

قد سالمَ الحياتُ منه القدا \*\*\* الأفغوانَ والشجاعَ الشجعما<sup>(٨٦)</sup>

قال السيرافي (فنصبها وحققها الرفع بالبدل من (الحيات)، فحمل نصبهنّ على المعنى)<sup>(٨٧)</sup>. وذكر السيرافي ما يقابل ذلك، أعني العدول غير المطّرد أو الشاذ، في الفعل (لم يك)، فإن أصله (لم يكن)؛ لأن الأصل فيه قبل دخول (لم) أن يقال (يكون) فلما جُزم سكنت النون، فسقطت الواو لالتقاء الساكنين، فالقياس (لم يكن) بإثبات النون، لكنهم عدلوا عن الأصل، ولا يطّرد هذا الحذف؛ فلا يقال في (لم يصن) (لم يصن) ولا في (لم يؤن) (لم يؤن)<sup>(٨٨)</sup>. كذلك (هذه) في الوقف عند بني تميم، فإن أصلها (هذي) غير أن الكسرة التي بعدها الياء أخفى من الكسرة التي بعدها الهاء، فأبدلت تميم من الياء هاء في الوقف؛ ليكون أبين للكسرة التي قبلها، وإذا وصلوا ردّوا الهاء إلى الياء، فقالوا: هذي فلانة، ولا يُبدل من كل ياء هاء، إنما هو عدول شاذ<sup>(٨٩)</sup>.

### ب - الرد إلى الأصل

الوجه المقابل للعدول ردّه إلى أصله، وتأويله بما يتوافق مع أصول النحاة، لم يغفل السيرافي تجويز الرد؛ لأنه رجوع إلى أصل، فقد يضطرّ الشاعر إلى صرف الاسم الممنوع من الصرف، فيجوز ذلك؛ لأنهم يردّونه إلى أصله، قال (والدليل على أن الاسم الذي لا ينصرف أصله الصرف، أن الشاعر لا يجوز له أن يعمل بالفعل عند الضرورة من التتوين والجر ما يعمل به بالاسم الذي لا ينصرف، فعلمنا أنّ الذي فرّق بينهما أنه يردّ الاسم إلى حالة قد كانت له، وليس للفعل أصل في التتوين والجر يردّه إليه عند الضرورة)<sup>(٩٠)</sup>. ومن ذلك: اختياره عدم زيادة (لا) في قوله تعالى {ثلاثا يعلم أهل الكتاب} <sup>(٩١)</sup>، لعدم الضرورة أو الحاجة، فرجع إلى الأصل، وهو عدم الزيادة<sup>(٩٢)</sup>. وقال: حقّ (أيهم) أن يكون مبنياً؛ لبناء نظيره (من، وما)، ولوقوعه موقع حرف الاستفهام، والجزاء، وموقع الذي، وكل ذلك مبني، فلما دخل (أيهم) نقص في العائد ضعفت، فردّ إلى أصله، وهو الأعراب<sup>(٩٣)</sup>.

### الخاتمة

من أهم النتائج ما يلي:

- ١- نص ابن الأنباري والسيوطي وغيرهم على أن استصحاب الأصل أصل من أصول النحو، وأما الاستدلال به في المسائل فعليه العمل عند سائر النحاة من لدن سببويه.
- ٢- تنبّه بعض المتأخرين من النحاة إلى اختلاف في مفهوم الاستصحاب بين النحويين والفقهاء، ولذا منعوا ضعفه في النحو.
- ٣- استعمال السيرافي للاستصحاب بمصطلحات أخرى، واستدلاله به في عامة مسائل شرحه على الكتاب.
- ٤- عرض البحث نماذج من استدلال السيرافي بالاستصحاب في مسائل:
  - استصحاب أصل الوضع في الحرف، ك (أصل حركة الواو والياء، وغيرها).
  - استصحاب أصل الوضع في الكلمة، ك (الأصل في الأسماء الإعراب، وغيرها).
  - استصحاب أصل الوضع في الجملة، ك (الأصل في لام الجر الفتح، وغيرها).
  - استصحاب أصل القاعدة، ك (الأصل في الاسم الصرف لخفته، وغيرها).
- ٥- كما عرض نماذج مما يتصل بالاستصحاب، من العدول عن الأصل والرد إليه.
- ٦- يُظهر البحث استدلال السيرافي باستصحاب الأصل بكل أنواعه وما يتعلق به، من أصل الوضع وأصل القاعدة، والعدول عن الأصل والرد إليه، مما يدلّ على إدراك السيرافي له، وحاجة النحو إليه، وأهميته في الدرس النحوي.

### فهرس المصادر والمراجع

- ١- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ت/ رجب عثمان، ط١، ١٤١٨هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٢- الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج، ت/ الحسين الفتلي، ط٣، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٣- إعراب القرآن، أحمد بن محمد النحاس، ت/ زهير غازي زاهد، ط٢، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب.
- ٤- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ابن الأنباري، ت/ سعيد الأفغاني، دار الفكر.



- ٥- الاقتراح، عبد الرحمن السيوطي، ت/ محمود فجال، ط١، ١٩٨٩م، مطبعة النخلة.
- ٦- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي الحسني، ت/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٧- إنباه الرواة، علي القفطي، ط٢، ١٤٢٦هـ، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
- ٨- الانتصار لسيبويه على المبرد، أحمد بن ولّاد، ت/ زهير عبد المحسن سلطان، ط١، ١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٩- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأنباري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ١٠- أوضح المسالك، جمال الدين ابن هشام، ت/ محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- ١١- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت/ مازن المبارك، ط٥، ١٤٠٦هـ، دار النفائس، بيروت.
- ١٢- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت/ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٣- بغية الوعاة، عبد الرحمن السيوطي، المكتبة العصرية، بيروت.
- ١٤- تاج العروس، محمد مرتضى الزبيدي، ط١، ١٤٢٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٥- التعريفات، الجرجاني، ت/ عبد الرحمن عميرة، ط١، ١٩٩٦م، عالم الكتب، بيروت.
- ١٦- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، ت/ عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة.
- ١٧- التكملة، أبو علي الفارسي، ت/ حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٤٠٤هـ، جامعة الرياض.
- ١٨- الجنى الداني، الحسن بن قاسم المرادي، ت/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط٢، ١٤٠٣هـ، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ١٩- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ت/ عبد السلام هارون، ط١، ١٩٨٦م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٢٠- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت/ محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى، بيروت.
- ٢١- الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، محمد الأندلسي، ت/ عبد المحسن القاسم، ط١، ٢٠١٨م.
- ٢٢- ديوان العجاج، ت/ سعدي ضناوي، ط١، ١٩٩٧م، دار صادر، بيروت.
- ٢٣- شرح التسهيل، محمد ابن مالك، ت/ عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط١، ١٤١٠هـ، هجر، القاهرة.
- ٢٤- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- ٢٥- شرح الرضي على الكافية، ت/ يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس.
- ٢٦- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- ٢٧- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، عثمان بن الحاجب، ت/ جمال مخيمر، ط١، ١٤١٨هـ، مكتبة نزار الباز، مكة.
- ٢٨- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي، ت/ صاحب أو جناح.
- ٢٩- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترآبادي، ت/ محمد نور الحسن وآخرين، ط١، ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٠- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ت/ عبد المعطي قلعجي، ط١، شركة القدس.
- ٣١- شعر الأحوص الأنصاري، ت/ عادل سليمان جمال، ط٢، ١٤١١هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٣٢- الصحاح، للجوهري، ت/ أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، ١٩٩٠م، دار العلم للملايين، بيروت.
- ٣٣- القاموس المحيط، مجد الدين الشيرازي، ط١، ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٤- القياس في النحو، د. منى إلياس، ١٩٨٥م، دار الفكر، دمشق.
- ٣٥- الكتاب، لسيبويه، ت/ عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- ٣٦- ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، ت/ هدى قراعة، ط٢، ١٤١٤هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٣٧- المحصول في شرح الفصول، الحسين بن إياز، ت/ شريف النجار، ط١، ١٤٣١هـ، دار عمار، عمان.
- ٣٨- مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، عالم الكتب، بيروت.
- ٣٩- المرتجل، عبد الله بن أحمد ابن الخشاب، ت/ علي حيدر، ١٣٩٢هـ، دمشق.
- ٤٠- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة، ت/ عبد الأمير الورد، عالم الكتب.
- ٤١- مغني اللبيب، لجمال الدين ابن هشام، ت/ مازن المبارك ومحمد علي، ط٦، ١٩٨٥م، دار الفكر، بيروت.

- ٤٢- المقاصد الشافية، إبراهيم الشاطبي، ت/ عبد الرحمن بن عثيمين وآخرين، ط١، ١٤٢٨هـ، جامعة أم القرى.
- ٤٣- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، ت/ عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٩هـ، القاهرة.
- ٤٤- مقدّمة في أصول الفقه، علي بن عمر البغدادي (ابن القصار)، ت/ مصطفى محذوم، ط١، ١٤٢٠هـ، دار المعلمة، الرياض.
- ٤٥- المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني، ت/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، ١٣٧٣هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- ٤٦- النحو الوافي، عباس حسن، ط٣، ١٩٦٦م، دار المعارف، مصر.
- ٤٧- النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعم الشنتمري، ت/ زهير عبد المحسن سلطان، ط١، المنظمة العربية للتربية والثقافة، الكويت.
- ٤٨- وفيات الأعيان، أحمد بن محمد خلكان، ت/ إحسان عباس، ط١، ١٤١٤هـ، دار صادر، بيروت.

### الهوامش

- (١) ينظر التكملة للفارسي: ٣.
- (٢) ينظر إنباه الرواة: ٣١٣/١، ووفيات الأعيان: ٧٨/٢، وبغية الوعاة: ٥٠٧/١.
- (٣) ينظر الصحاح والقاموس المحيط، وتاج العروس (صحب).
- (٤) الإعراب في جدل الإعراب: ٤٦، وينظر في الاقتراح: ٣٢٤.
- (٥) التعريفات: ٤٤.
- (٦) الإعراب في جدل الإعراب: ٤٦.
- (٧) ينظر لمع الأدلة: ١٤١.
- (٨) ٢٩/١.
- (٩) ٣٩٠، ٣٠٢، ٣٠١، ٢٤٩/٢.
- (١٠) ٢٤١/٢.
- (١١) ٣٥٠، ١٠٢/٤، ٢٦٣/٢.
- (١٢) ٣٨٧، ١٨١/٤.
- (١٣) ٢٤/١.
- (١٤) المقتضب: ١٨٠/١.
- (١٥) الأصول في النحو: ٥٠/١.
- (١٦) الإيضاح في علل النحو: ٧٧.
- (١٧) الخصائص: ٤٥٧/٢.
- (١٨) ينظر الاقتراح: ٣٢٥.
- (١٩) ينظر الإنصاف على سبيل المثال: ٨٠/١، ١٨٥، ٣٠٠، ٣٩٦، ٤٨٠/٢، ٤٨١، ٥٣٤، ٦٣٤، ٦٤٦، ٧١٣، ٧١٩، ٧٥٧.
- (٢٠) ينظر لمع الأدلة: ١٤١، والاقتراح: ٣٢٤.
- (٢١) ينظر أصول النحو وصلته بأصول الفقه، د/ مصطفى جمال الدين - بحث بمجلة كلية الفقه - بالجامعة المستنصرية - بغداد، عدد ١ - عام ١٩٧٩م - ص ٤٢ - ٤٣، والقياس في النحو: د/ منى إلياس: ٣٥.
- (٢٢) قد ورد استصحاب الحال عند الفقهاء في القرن الرابع، ينظر مقدّمة في أصول الفقه، لابن القصار ت: ٣٩٧هـ، قال: باب (الكلام في استصحاب الحال): ٣١٥.
- (٢٣) شرح كتاب سيبويه: ١٠/٢.
- (٢٤) المصدر نفسه: ٣٤/١١.
- (٢٥) المصدر نفسه: ٥٧/١١.
- (٢٦) المصدر نفسه: ٤٥/٥.

- (٢٧) شرح كتاب سيويه: ١٠٩/١١.
- (٢٨) المصدر نفسه: ٥٧/١١.
- (٢٩) المصدر نفسه: ١٤٨/٧.
- (٣٠) المصدر نفسه: ٩٧/٩.
- (٣١) المصدر نفسه: ٤٥/١.
- (٣٢) ينظر المسألة في الكتاب: ٢٢٥/٢، والمقتضب: ٢٧٠/٤، والانتصار: ١٤٦-١٤٨، والتعليق: ٣٦٥/١.
- (٣٣) شرح كتاب سيويه: ١٥٣/٧.
- (٣٤) سورة طه: ٤٤.
- (٣٥) الكتاب: ٣٣١/١، وينظر المحرر الوجيز: ٥٨٩/٦.
- (٣٦) ينظر البحر المحيط: ٢٣٠/٦.
- (٣٧) شرح كتاب سيويه: ١٩٤/٥.
- (٣٨) ينظر الأصول في النحو: ٤٢٤/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٢٨/١، والجنى الداني: ٥٤٦، ومغني اللبيب: ١٧٣.
- (٣٩) شرح كتاب سيويه: ١٥/٩.
- (٤٠) ينظر الكتاب: ٦٣/٣، والأصول في النحو: ١٥٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥٦/٨.
- (٤١) شرح كتاب سيويه: ٩٧/٩.
- (٤٢) المصدر نفسه: ١٥٥/٩، ١٥٦.
- (٤٣) المصدر نفسه: ٤٥/١.
- (٤٤) شرح كتاب سيويه: ٣٦، ٣٥/١، بتصرف.
- (٤٥) المصدر نفسه: ١٣٠/١.
- (٤٦) ينظر الأصول في النحو: ٥٠/١، والإيضاح في علل النحو: ٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٩/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٣٠/٢، والمحصول في شرح الفصول: ٧٢/١.
- (٤٧) شرح كتاب سيويه: ٤٠/١.
- (٤٨) المصدر نفسه: ١٤٠/١.
- (٤٩) شرح كتاب سيويه: ٨٧، ٨٦/١٠، بتصرف. وينظر المقتضب: ٣٨٤/٣، والنكت في تفسير كتاب سيويه: ٨١٧/٢، والمقاصد الشافية: ٥٩٠/٥.
- (٥٠) شرح كتاب سيويه: ٦٤، ٦٢/٤، وينظر المسألة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٥٦٠/١، والمقاصد الشافية: ٢٧٧/٤، ٢٨٥.
- (٥١) الكتاب: ٢٧٦/٣.
- (٥٢) ينظر شرح كتاب سيويه: ٢١٤/١٠، والانتصار: ٢٠١.
- (٥٣) شرح كتاب سيويه: ٢١٤/١٠.
- (٥٤) ينظر المسألة في الصحاح: ٧٦٠/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٣٩٢/٣، وخرزانه الأدب: ٣٠٧/٦.
- (٥٥) شرح كتاب سيويه: ٣٠٠/١٥، بتصرف.
- (٥٦) ينظر المسألة في الكتاب: ٣٤٨/٤، والتكملة: ٢٥٥، والمنصف: ٢٨٠/١، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٢٧/٣.
- (٥٧) كتاب سيويه: ٣٢٩/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٦٥، وشرح كتاب سيويه: ٣٠/١١.
- (٥٨) شرح كتاب سيويه: ٣٠/١١.
- (٥٩) المصدر نفسه: ٢٥٣، ٢٥٢/٧، بتصرف.
- (٦٠) ينظر الكتاب: ٢٧٧/٢، وشرح التسهيل: ٦٠/٢، وارتشاف الضرب: ١٣٠٢/٣.
- (٦١) الكتاب: ٣٨/١.

- (٦٢) ينظر الصحاح، وتاج العروس (نبا).  
(٦٣) شرح كتاب سيبويه: ٣٣/٣، بتصرف.  
(٦٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤٦/٢، ومغني اللبيب: ٨٣٨، والنحو الوافي: ١٥٣/٢.  
(٦٥) الكتاب: ١٨١/١.  
(٦٦) شرح كتاب سيبويه: ١٩١/٤، بتصرف.  
(٦٧) ينظر الأصول في النحو: ٧٩/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٢١/١، وأوضح المسالك: ١٥٢/٢.  
(٦٨) الكتاب: ٢٠/١.  
(٦٩) شرح كتاب سيبويه: ٢٧/٢-٢٩، بتصرف.  
(٧٠) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٣، ٥، وما بعدها. والمقاصد الشافية: ٥٧٥/٥.  
(٧١) شرح كتاب سيبويه: ٢٧٤/٥.  
(٧٢) المصدر نفسه: ٢٧٦/٥، وينظر المسألة في شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ١٠٠٧، ومغني اللبيب: ٨٣.  
(٧٣) ينظر الكتاب: ١٩/١، والجنى الداني: ٢٦-٢٨، والمقاصد الشافية: ٢٢٠/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٨٦/١.  
(٧٤) الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك): ٢٣.  
(٧٥) شرح كتاب سيبويه: ١٠/٢.  
(٧٦) البيت من الوافر، قائله الأحوص الأنصاري، ينظر ديوانه: ٢٣٧، والكتاب: ٢٠٢/٢، وأمالى ابن الشجري: ٩٦/٢، والخزانة: ١٥٠/٢.  
(٧٧) الكتاب: ٢٠٣/٢.  
(٧٨) المقتضب: ٢١٢/٤-٢١٤.  
(٧٩) شرح كتاب سيبويه: ٧٧/٢.  
(٨٠) ينظر الكتاب: ٢٩١/١، والأصول في النحو: ٣٣٣/١، والمرتل: ١٩١، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٤١٠/٢.  
(٨١) سورة ص: ٣.  
(٨٢) ينظر مختصر في شواذ القرآن: ١٣٠، والكتاب: ٥٨/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٥١/٣، والبحر المحيط: ٣٦٨/٧.  
(٨٣) ينظر الجنى الداني: ٤٨٨، ومغني اللبيب: ٣٣٥.  
(٨٤) شرح كتاب سيبويه: ١١٠/٣، والأخفش موافق للجمهور في كتابه معاني القرآن: ٦٧٠/٢.  
(٨٥) شرح كتاب سيبويه: ١٤٧/٧، بتصرف.  
(٨٦) القائل العجاج، ينظر ديوانه (ملحقاته): ٤١٧، والكتاب: ٢٨٧/١، والخصائص: ٤٣٠/٢، وخزانة الأدب: ٤١٦/١١.  
(٨٧) شرح كتاب سيبويه: ٢٤٢/٥.  
(٨٨) المصدر نفسه: ٥٨/٢.  
(٨٩) المصدر نفسه: ١٧٥/١٤، بتصرف.  
(٩٠) شرح كتاب سيبويه: ١٨٠/٢.  
(٩١) سورة الحديد: ٢٩.  
(٩٢) شرح كتاب سيبويه: ٢٨٩/٥، بتصرف.  
(٩٣) المصدر نفسه: ١٩٥/٨، بتصرف.